



الرقم : ٨ / ١ / ١٨  
التاريخ : ١٤ / صفر / ١٤٤٤ هـ  
الموافق : ١٠ / سبتمبر / ٢٠٢٢ م  
اليوم : السبت

الأمانة العامة  
دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

محضر تقرير للجلسة ١٨ / ١ / ١٨

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية الثامنة من الفترة الأولى للدورة الأولى من دور الانعقاد السنوي الثامن عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت بتاريخ ١٤ / صفر / ١٤٤٤ هـ الموافق ١٠ / سبتمبر / ٢٠٢٢ م .

رئيس المجلس

برئاسة الأخ / يحيى علي الراعي  
وحضر الجلسة من الجانب الحكومي :

- |                                     |   |
|-------------------------------------|---|
| ١- الدكتور / علي عبد الله أبو حليقة | وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى          |
| ٢- المهندس / أحمد عبد الله دارس     | وزير النفط والمعادن                             |
| ٣- الأخ / عمار صالح أحمد الأضرعي    | مدير عام شركة النفط اليمنية                     |
| ٤- المهندس / محمود سالم النوم       | مدير عام المؤسسة اليمنية للنفط والغاز           |
| ٥- المهندس / عبد الكريم السفيناني   | وكيل هيئة الموارد المائية                       |
| ٦- الأخ / محمد أحمد القديمي         | نائب مدير الشركة اليمنية للغاز                  |
| ٧- الأخ / محمد أحمد العبيدي         | مدير عام الدائرة التجارية بالشركة اليمنية للغاز |

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـ ( بسم الله الرحمن الرحيم .. ثم باسم الشعب ) .. استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه .

ثم استهجن المجلس تناقضات إعلام تحالف العدوان بشأن تصريح حكومة فنادق الرياض بأنها لا تمنع من دخول سفن المشتقات النفطية وفي نفس الوقت بأنه توافق على طلب الأمم المتحدة دخول سفن الوقود وتساءل أعضاء المجلس أين المصادقية بين هذه التناقضات والاستهتار بمعاناة الشعب اليمني .. مشيرين إلى أن حكومة الفنادق لم تكتف بجلب العدوان ونهب ثروات الشعب اليمني بل قبلت أن تكون مطية لتحالف العدوان في الأضرار بمصالح الشعب ، وطالب أعضاء المجلس وسائل الإعلام الوطنية بدورها في دحض الافتراءات والأباطيل والمغالطات التي يروج لها اعلام العدوان لتظليل الرأي العام ومحاولته المستمرة حرف مسار الحقيقة .

بعد ذلك استمع المجلس إلى التوصيات الخاصة بوزارة النفط والثروات المعدنية الواردة في تقرير اللجنة المشتركة من لجان (التجارة والصناعة - الصحة العامة والسكان - المياه والبيئة - التنمية والنفط والثروات المعدنية - الخدمات - الشؤون المالية) بشأن القضايا التي تضمنها محضر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ شوال ١٤٤٣هـ الموافق ٢١ مايو ٢٠٢٢ م .

ثم استمع المجلس توضيح الأخ / وزير النفط والثروة المعدنية حيث قدم الشكر والتقدير للأخ / رئيس وأعضاء المجلس و أوضح بأن الوزارة والشركة قامت بتوفير المشتقات النفطية لكل المؤسسات وهناك محاضر اتفاق مع كثير من الجهات منها الصحة والأشغال والمياه والكهرباء وفقاً للمخصصات المطلوبة فعلا وتم تحديدها على أساس توفيرها للجهات المعنية وتم ذلك بالتنسيق مع الوزراء والهيئات والمؤسسات المعنية .

وفيما يخص التوصية الخاصة بعمل اعلانات للشركات أو الاشخاص الذين يريدون أن يستوردوا مشتقات نفطية أكد أن الوزارة تكرر الإعلانات لأي شركة ترغب في الاستيراد في كل وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي واخر اعلان كان قبل شهر وقال نحن من هنا نقول للجميع الباب مفتوح و فيما يخص التوصية بإيجاد وسائل لرفع الحصار أكد بأن الوزارة والشركة تطالب الأمم المتحدة باستمرار وقد تم إرسال مذكرات للأمم المتحدة وسوف يتم متابعة هذه الرسائل أولاً بأول .

كما أوضح بأن الوزارة سوف تقوم بعد غد بتوزيع (٥٠٠٠) اسطوانة غاز أضافة إلى الخميس الف اسطوانة السابقة والصيانة مستمرة وهناك متابعة لشراء اسطوانات جديدة وفيما يخص توصية المجلس بموافاة المجلس بعقود شراء المشتقات النفطية أوضح بأنه اعطى المجلس في جلسته سابقة نماذج كاملة للمشتقات النفطية وقيمتها كما أن للوزارة اسعار البورصة والتكلفة والعمولات كاملة والضرائب واذا أراد المجلس أي بيانات أخرى فالوزارة جاهزة ومستعدة لتقديمها .

ثم استمع المجلس إلى ايضاح الاخ /مدير عام شركه النفط حيث أوضح بأن الشركة عملت أكثر من (٢٠٠) إعلان حسب قانون المناقصات في كل القنوات ومواقع التواصل الاجتماعي وتقدمت اكثر من عشرين شركة جديدة وحاليا توجد شركات جديدة وتوجد لها الان سفن في الغاطس في ميناء الحديد كما أن الشركة تقوم بمراسلة شركات روسيه ولكن لا يوجد تجاوب منها ، وفيما يخص الأسعار أوضح بأنها خاضعة للأسعار العالمية كما لا يوجد اي اضافة على أسعار الكلفة وبالنسبة لعقود الشراء أوضح بأن لدى الشركة محاضر مع المستوردين وبموجب تلك المحاضر يتم الاستيراد وسوف نوافي المجلس بنسخة من هذه العقود للمستوردين الجدد وفيما يخص الازمة الجديدة هي بسبب احتجاز السفن من قبل دول تحالف العدوان ومن ورائهم امريكا حيث لم تدخل أي سفينة من ٢٠٢٢/٨/١٥م مؤكدا دخول عدد من السفن وانشاء الله يتم انهاء الازمة خلال يومين .

بعد ذلك عقب الاخوة أعضاء المجلس مؤكدين على اهميه توفير المشتقات النفطية لكافة القطاعات الحيوية والاستمرار في مطالبة الأمم المتحدة بالضغط على جميع الأطراف بتحبيد المشتقات النفطية من الصراعات .

كما طالبو وزارة النفط بسرعة استكمال صيانة اسطوانات الغاز وسحب التالف منها وكذا موافاة المجلس بعقد شراء المشتقات النفطية ومحاضر الاتفاق بعقود الشراء الموقعة بين الشركة والتجار المستوردين ، وأيضا العمل على إيجاد مخزون استراتيجي للمشتقات النفطية.

بعد ذلك التزم الوزير بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المشار اليه الخاصة بوزارة النفط .. ثم اجرى المجلس التصويت على التوصيات وحازت على الموافقة بالأغلبية .

ثم استمع المجلس الى السؤال التالي الموجه من الأخ / أسامة محمد قاسم عمر عضو المجلس للأخ وزير

النقل :

■ بشأن ما وصل إليه وضع ميناء الحديد والذى لم يتم عمل أي صيانة له منذ زمن طويل وخاصةً بعدما تعرض لعدوان همجي ومنظم من قبل دول العدوان مما أدى إلى تعطيل جميع الكريانات التي كانت تعمل قبل العدوان والتي يقوم عليها العمل الأساسي في تشغيل الميناء.

■ هل لدى الوزارة ترتيبات أو برنامج عمل تنموي لإعادة عمل الميناء بكامل جهوزيته في القريب العاجل نظراً لما يمثله ميناء الحديد من أهمية بالغة لليمن بشكل عام .

كما استمع المجلس إلى السؤال التالي الموجه من الأخ / أحمد سيف حاشد عضو المجلس للأخ / وزير النفط والمعادن وللأخ / المدير التنفيذي لشركة النفط اليمنية :

- ما هي المراكز القانونية لما يسمى بشركة دروب الاتحاد وشركة آزال اللتان تمارسان نشاط شركة النفط اليمنية كمنافس لها؟!!

- وهل هاتان الشركتان تتبعان القطاع العام ام القطاع الخاص خصوصا وان شركة دروب الاتحاد يقوم بإدارتها اشخاص في مراكز ادارية عليا في شركة النفط اليمنية؟

كما استمع المجلس إلى السؤال التالي الموجه من الأخ / أحمد سيف حاشد عضو المجلس للأخ / نائب رئيس الوزراء وزير المالية :

- هل قامت وزارة المالية بإيقاف حسابات الوحدات الاقتصادية لدى البنك المركزي بصنعاء وفتح حسابات جديدة لهذه الوحدات في إطار ما يسمى بقرار الربط الشبكي للوحدات الاقتصادية بوزارة المالية !؟

- لماذا تصر وزارة المالية على تنفيذ قرار الربط الشبكي للوحدات الاقتصادية بوزارة المالية رغم نصوص قوانين انشاء هذه الوحدات التي تؤكد على استقلالها ماليا واداريا وهو ما يعد انتهاكا للدستور ومخالفة للقوانين بالإضافة الى ما يؤدي اليه قرار الربط من نتائج كارثية على المستوى الوطني بشكل عام منها على سبيل المثال حيث يعد اجراء يخدم مؤامرة تمزيق اليمن ويفقد اليمن حقوق ومزايا سيادية وعوائد اقتصادية وكذلك كارثية على هذه الوحدات الاقتصادية حيث يضرب مبدأ الائتمان في العلاقة بين هذه الوحدات والمتعاملين معها ويقتل نشاطها ويعمل على تدميرها كقطاع عام وذلك لصالح القطاع الخاص وعلى سبيل ذلك ما يحدث اليوم لشركة النفط اليمنية وما تمثله هذه الشركة من رافد للميزانية العامة وكذلك المشتقات النفطية كسلعة لها ارتباط وثيق بالأمن القومي للبلد؟

- وما موقف رئاسة الوزراء من هذا القرار ؟

- ونطلب حضور رؤساء الوحدات الاقتصادية المستهدفة من القرار وهم رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد ومدير عام مؤسسة الاتصالات والمدير التنفيذي لشركة النفط اليمنية ورئيس الهيئة العامة للتوفير البريدي لتوضيح الموقف القانوني والاقتصادي لتلك الوحدات من هذا القرار والنتائج الكارثية له.

بعد ذلك أقر المجلس حضور الإخوة وزراء ( المالية - التربية والتعليم - الشباب والرياضة ) للإيضاح حول نشاط الصناديق التابعة لوزراتهم .

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء